السفير العربي

جريدة لبنان في الوطن العربي وجريدة الوطن العربي في لبنان

الخميس أول كانون الأول 2016 – الموافق 2 ربيع الأول 1438 هـ العدد 13528

AS-SAFIR Arabic political daily - Thursday December 1st, 2016 N° 13528

1

حقوق الإنسان بالخليج: مجتمع غائب أم خطاب غائم؟ إضافة لحقوق 22 مليون عامل أجنبي هناك. والشباب السعودي سواء «الحداثي» أو المتزمت، فهو منخرط في الاستقطاب المذهبي. و«فكرة» عن قرد بمدرسة للبنات بليبيا.

2

المنافذ الحدودية للعراق مغارات علي بابا! وقضية أهالي النوبة تنفجر بعد طرح الدولة أراضيهم التي هُجِّروا منها للبيع في إطار مشروع استثماري لا يخصهم .

3

تبدل مفهوم «الشارع» في سوريا. و«بألف كلمة»: سناء سيف حرة! ومدونات: النجف اليسارية، واستغاثة من شوكان، وموظفو اليمن بلا مرتبات. وعلى الموقع: عاملات الجنس بالمغرب ومهرجان شاشات للسينما بفلسطين.

4

ما هو «النجاح» تحت الاستعمار؟

يكفينا سوداويّة. لنبدأ القصّة هذه المرّة بتفاصيل مُفرحة: في عام 2015، احتفلت قرية عرّابة البطّوف (نسبةً لسهل البطوف الجليلي) داخل الأراضي المحتلّة عام 1948، بأنها تحتلّ المرتبة الأولى عالمياً بنسبة الأطباء فيها: 6.6 طبيب لكلّ 1000 إنسان. تكريم الأطباء الجدد صار في هذه القرية طقساً سنوياً. وواحدة من كُبرى الشبكات الإخباريّة في الوطن العربي أطلقت على القرية اسم «مدينة الطبّ الفلسطينية». في مقابلة، شرح رئيس المجلس المحلي هذا الإنجاز: «إنها تقاليد حُبّ العلم والثقافة في بلدتنا»، فلا تتركوا أحداً يُنغّص علينا فرحة النجاح، لا أولئك الذين تساءلوا عن سبب تكريم الأطباء دون غيرهم من المتخرجين في مجالات مختلفة، من المسرح إلى الفيزياء، ولا من ذكّروا بأن أقرب مستشفى من «قرية الطب الفلسطينية» يبعد ساعة سفر بالسيّارة، ولا من أجروا بحثاً بسيطاً في الإنترنت ليجدوا أنّ لقب «الأولى عالمياً» ليس صحيحاً لأنّ مدينة روشستر في ولاية مينيسوتا الأمريكيّة فيها 18.7 طبيباً لكل 1000 إنسان، وغيرها الكثير. هذه الحقائق والإحصائيات، هذا النقد الاجتماعي والمطالبة بمواجهة الحقيقة، تُصبح هنا مجرد تنغيص لفرحة الجماهير بالنجاح.

يسعنا أن نكيل في هذا السياق مئات المعطيات عن فقر هذه القرية وغيرها من القرى والمدن الفلسطينيّة داخل الأرض المحتلة عام 1948. عن التعليم المهشّم ونسب التسرّب، عن الفقر والبطالة، انتشار السلاح والجريمة والعنف المجتمعي والتزمّت الديني والعشائرية.. (أحياء ومقابر ومدارس ومراكز طبيّة لا تزال مقسّمة بحسب الانتماء العشائري في أمكنة تُسمّي نفسها «مُدناً»!)، والكوارث العمرانية وحال البنى التحتية والخدمات. قيل ذلك ويُقال، وهو هام وجدير بالمتابعة الدقيقة والمُلحّة. لكنّ وجهاً آخر للنقاش يتطلّب منا الانتباه وطرح الأسئلة: هناك توجّه اجتماعيّ واسع يَعرف هذا الواقع البائس ويعيشه، ويُصرّ على الرغم من هذا على الاحتفاء بالنجاح الصوري، والتمسّك بالإنجاز المعوق، ومواصلة السعي من أجل «إنتاج» المزيد من «قصص النجاح» التي تُحكى وتنتشر ويُحتفى بها ثم تختفي، دون أن نشعر بأننا ارتفعنا سانتيمتراً واحداً عن الحضيض الاجتماعي الذين نعيشه.. لكن العكس تماماً هو الصحيح.

تتطلّب هذه القضية التوقف عند أسئلة كثيرة: عن جهاز التعليم الذي تفرضه إسرائيل على الفلسطينيين، وعن العلاقة النفسية ـ السياسية بين الفلسطيني والمستعمر، وعن الفشل غير المبرَّر في البناء الوطنيّ للمؤسسات، وعن الهدم الإسرائيلي لكافة إمكانيات الإنتاج الفلسطيني في الزراعة والصناعة.. وهذا كلّه قبل التطرّق إلى العوامل غير المحلية، مما يتّجه إليه العالم عموماً من فردانيّة مطلقة، تعزل الإنسان عن المجتمع ولا تحرره فيه، بينما تبتلع فئة صغيرة جداً من الناس البشريّة (المعهد الفدرالي السويسريّ للتكنولوجيا بحث 37 مليون شركة تجاريّة حول العالم ووجد أنّ 80 في المئة من هذه الشركات مرتبطة بـ 737 شركة فقط)، وهو ما يؤثّر بدوره على تصوّر الإنسان لوظيفته بالمجتمع.

«مثل الأجانب»

مع بداية العام الدراسي، اقتبس رئيس القائمة المشتركة (وهي اليوم الجسم التمثيليّ الأهم للفلسطينيين في الداخل)، بروفيسوراً عربياً عيّنه معهد «التخنيون» في عام 2013 مساعداً في «شؤون الأقليّات» لنائب رئيس المعهد. يكتب البروفيسور (الذي تدعوه الصحافة الفلسطينيّة «نائباً لرئيس التخنيون»، دون أن نجد لذلك أثراً في موقع المعهد ذاته) في صفحته الخاصّة محتفلًا «بالإنجاز» الذي حقّقه بدخول 550 طالباً عربياً إلى المعهد الإسرائيلي، ونسبتهم 25 في المئة من إجمالي الطلاّب. يُذكر بالمناسبة أنها نسبة الطلاّب للبكالوريوس، أما نسبتهم في الماجستير والدكتوراه فلا مصلحة احتفالية من ذكرها، فهي لا تتعدّى 4 في المئة. و«التخنيون» هو معهد إسرائيلي للعلوم التطبيقية ويُعدّ السبّاق أكاديمياً في إسرائيل، سجّل عدداً كبيراً من الإنجازات التكنولوجية والعلمية، حصل ثلاثة من باحثيه على جائزة نوبل، وتربطه شراكات بحثية مع كُبرى الجامعات حول العالم، ويُعدّ من المعاهد الإسرائيلية الأكثر صعوبة وتشدداً في التعليم. هذا جانب، أما الجانب الذي يُفضّل البعض تجاهله فهو أن للمعهد في تاريخه وحاضره دورا مركزيًا في الصناعات العسكريّة الإسرائيلية، بما يعنيه ذلك بالنسبة لنا كفلسطينيين تحديداً، وما يتعلّق بالصناعة العسكريّة الإسرائيليّة وتجارتها لتغذّي أهوال العالم (مثلًا، تُثار في إسرائيل مؤخراً قضيّة دور الصناعة العسكرية الإسرائيلية في الإبادة العرقية في رواندا).

كان يُمكن لهذا الاحتفال الذي انتشر بمئات المواقع وصفحات فايسبوك أن يكون عادياً في سياق واقع فلسطينيي الداخل: لا جامعات فلسطينيّة في الداخل وإمكانيّات التعلّم الوحيدة هي إما الخروج من البلد (الآلاف يدرسون في الأردن ودول أوروبا الشرقية ـ غالبيّتهم العظمى تدرس الطب أو طبّ الأسنان أو الصيدلة)، أو التعلّم في الضفة الغربية كما بدأ يحدث في الأعوام القليلة الأخيرة (وهو تغيير مبارَك رغم إشكالاته العديدة، التي يجدر حلّها من خلال إصلاح التعليم العالي في الضفّة). ويترتب على هذه البدائل تكاليف ماديّة باهظة جداً تُقدّر بعشرات ومئات آلاف الدولارات، فيصبح التعلّم في الجامعات الإسرائيليّة اضطراراً لا مفر منه. لذلك، فإن دخول هذا العدد الكبير من الفلسطينيين إلى معهدٍ علميّ كان يُمكنه أن يُعدّ تغيّراً إيجابياً على الرغم من كلّ شيء.

فجأة، وفي الأسبوع ذاته، أصدر المركز الحقوقي «عدالة» رسالة إلى إدارة «التخنيون» تطالب المعهد بالتراجع عن قراره تشديد شروط القبول للطلاب العرب من خلال رفع العلامة المطلوبة بامتحان اللغة العبريّة للجامعات، معتبرين ذلك تمييزاً بحقّ الفلسطينيين. على الفور، أرسل «التخنيون» ممثله الناطق بالعربية ليواجه الحقوقيين. في مقابلة إذاعيّة، قال مساعد نائب رئيس التخنيون لشؤون الأقليّات، إن معطيات المعهد تدل على أن نسبة «الترسّب» (وهو تعبير لغويّ كرره الرجل، وهو غير موجود في الاصطلاحات الأكاديميّة باللغة العربيّة، شيء ما بين «تسرّب» و «رسوب») عند الطلاب العرب تعود إلى ضعفهم باللغة العبريّة التي تدرّس الجامعة بها «مثل الروس والطلاب الأجانب» يقول. مثل الأجانب.

نموذج التهميش الخالص

قد تكون «الإحصائيات» التي يتحدثون عنها في التخنيون صحيحة. لكنّها صحيحة مثل كل الإحصائيات الإسرائيلية التي تدرّس الفلسطينيين بمعايير»موضوعية وعلمية».. صحيحة بالنسبة لنفسها ومنهجية بحثها، على الورق. إذ تفشل، حين تتوقف عند حدود السياسة، في فهم المُعوقات البنيويّة والتربويّة الأعمق التي يواجهها الطلاب الفلسطينيون، والتي تتخذ، من جملة ما تتخذه، تعبيراً لغوياً. طلاّب يدرسون في جهاز تعليم يمكّنهم من إتمام 12 عاماً دراسياً دون أن يقرؤوا كتاباً واحداً غير كتب المدرسة. يواجهون «المقال العلمي» لأوّل مرّة، ذاك الذي تعتمد عليه الدراسة الأكاديميّة بمعظمها، حين يدخلون الجامعة لأوّل مرة. عشرات آلاف الطلبة لم يدخلوا في حياتهم مكتبة. نظام وظائفيّ يُجهّز الطلاب «للخروج إلى العالم»، فلا يتعامل مع نفسه على أنه عالم يُنتج فيه الأطفال، فيخرجون إلى الجامعات شابات وشبّانا دون أي إمكانيّة لفهم ماهيّة الحياة الأكاديميّة: الاجتماع مع الآخرين من أجل البحث وتطوير المعرفة.

المشكلة مشكلة لغة، يقول ممثلو «التخنيون»، ولا يفكرون حتى في أنّ مشكلة اللغة يُمكنها أن تُحل لو استثمروا أموالاً (من تلك التي يجمعونها من العالم بحجّة أنهم ديموقراطيّون) بترجمة الموادّ الدراسية إلى العربية أو بتعيين المزيد من المرافقين الأكاديميين الفلسطينيين. ويُصبح الحل بأن نزيد من تعليم العبريّة في المدارس (رغم أن تعليمها للفلسطينيين يبدأ بالصف الثاني!)، لا أن تلائم الجامعة نفسها للطلاب العرب. فينخفض حتى أدنى سقف للخطاب الحقوقي الذي يَعتبر الفلسطينيين في الداخل «أقليّة» أصلانيّة يجب أن تعترف بها المؤسسة وتلائم نفسها لها.. خاصةً أمام مؤسسة جبّارة ومهيمنة تتغطّى «بعلميّتها الشديدة» لتُبرر أي تمييز عنصري وتمنع في حرمها، أيضاً، أي تجمّع سياسيّ للطلاب.

مشكلة لغة. نعم. لكنّ مشكلة اللغة هذه لا تُحل بدراسة المفردات العبريّة واجتياز امتحان اللغة. إنها مشكلة اللغة العميقة. فالجامعة، إذا ما اعتبرناها مجتمعاً بحثياً يلتقي فيه الناس لصناعة المعرفة لا لتلقّيها، غير حاضرة في اللغة التي نكتسبها في مدارسنا. يتحوّل المحاضر إلى مُعلّم، بدلًا من أن يكون مرشداً للقراءة أو ممثلًا لتيّار معرفيّ يتجادلُ الطلاب فيه ليتقدموا في تعليمهم. بالنسبة لنا، في جهازنا التعليمي وتربيتنا المقموعة، فإن لغة إنتاج المعرفة هي العبريّة، أما العربيّة فهي حتى نُحافظ على الهوية بمعناها المنقرض، لا بمعناها الحيّ والنابض. هكذا، يتحوّل الفَلسطيني الذي يعيش في مدينة يختلط فيها اليهود والعرب، إلى طالب «أفضل» لأنه أكثر اضطراراً لممارسة العبريّة، بينما يكون الطالب الذي عاش في قرية جليلية إلى طالب «أضعف». بمعنى أن الاندماج في المركز الصهيوني والانكشاف له يتحوّل بذاته إلى تذكرة دخول إلى عالم «النجاح».

هذا نموذج كلاسيكي خالص لمعنى التهميش العنصري. وعلى صغر هذا المثال، فإنه يُصبح أساسياً جداً في فكرة «النجاح»، إذ يصبح «الدخول إلى النجاح» منوطاً بمعرفة «اللغة العبريّة»: ليس نطقها وكتابتها، بل منطقها وبُنيتها وطبيعة حياتها. وهذه منطق وبنية وحياة، نُذكّر من نسي، بأنها منسجمة تماماً مع العقلية الصهيونيّة ومتماهية معها، بما تتضمّنه جوهرياً من نفي للوجود الفلسطيني.

هوس النجاح

واحدة من الإشكاليات الأساسية في سؤال «النجاح» هذا هي في ألا يعرف المجتمع ما الذي يحتاج إليه، ولا يعرف بالتالي ما «الجيّد» بالنسبة له. إن الصيرورة الطبيعيّة في المجتمعات تتأسّس على امتياز من تجاوبوا مع متطلبات الطبيعة والعصر. بمعنى أنه لكل فترة حاجتها الماديّة. في فترة حروب تتحوّل العسكريّة امتيازاً ولقباً يسعى الجميع للوصول إليه، وفي فترة نهضة عمرانيّة يصبح المهندسون أصحاب امتياز. هذا، بالمناسبة ينطبق على حالات عكسيّة سيئة، يعيش فيها المجتمع فترة هدّامة وعنيفة فتدفع الناس نحو تقدير قوّة الجريمة، وتصبح امتيازاً فيسعى الناس إلى مرتبتها، وهذا يحدث أيضاً، ويتمثّل بالانتشار الهائل للسلاح الذي تحوّل تعبيراً عن مكانة اجتماعية. لكنّ الحالة الأكثر جدلًا هي حين لا يعرف المجتمع ما الذي يريده. ويصبح النجاح، بالتالي، غير مرتبط بتلبية الحاجة الماديّة، بل أن يكون هدفاً بحدّ ذاته.

الأكيد أن مسألة «النجاح» هائلة، وتحتاج إلى تفحص كثير وطويل لدرس التشعّب العظيم لجوانبها ووجوهها. وهي قضيّة فيها ما يكفي من الإمكانيات لتتحوّل إلى مجال بحث بحدّ ذاته، لما ترتبط به من سوسيولوجيا وسياسة ولغة واقتصاد. لكنّ الأهم في كل هذا هو تذكّر عامل واحد: أن أي إنتاج فرديّ للمعرفة أو أي شكل من أشكال نجاح الأشخاص سيبقى إشكالياً وشائكاً (وفي بعض الأحيان هداماً، حيث يتطلّب الوقوف بفظاظة وعدوانية ضد المؤسسات الوطنيّة للدفاع عن المؤسسات الصهيونيّة، مثلما حدث في قضية التخنيون)، إن لم يرتبط مؤسسياً وبنيوياً بتحقيق الجماعة لذاتها.

مجد كيّال

كاتب فلسطيني من حيفا

علاء بشير ـ العراق

من العولمة الليبرالية إلى القومية الحمائية

من المرجح أن يطبق ترامب استراتيجية قائمة على «انعزالية / مافياوية أكبر، وعلى حماية اقتصادية أقوى»، بعدما فشل أوباما بتحسين الميزان التجاري والدين العام الأميركي. مهمة ترامب هذه ليست أسهل من مهمة سابقيه. كان على نيكسون إسقاط بريتون وودز وعلى ريغان سحب الادخار العالمي للاستثمار في الدفاع الأميركي (حرب النجوم)، وكان على كلينتون تعميق الليبرالية والعولمة، أما أوباما فانتخب لحل الأزمة المالية وضبط الشارع.

تُلخّص مهمة ترامب بتعديل ميزان القوى الاقتصادي مع الدول الدائنة ذات الفائض التجاري الكبير مع الولايات المتّحدة، وهذا من خلال الحماية الاقتصادية والابتزاز العسكري.

وبدلًا من محاولة تحليل العناوين الكبرى لاستراتيجية ترامب، ربما يجب التعامل مع الإدارة الجديدة بنفس أسلوب خطاب ترامب. فخطاب هذا الأخير في الحملة لم يكن حول سياسات بل حول دول وشركات وكيفية التعامل معها.

الدول الدائنة ذات الفائض التجاري الكبير مع الولايات المتحدة هي خمس: الصين، اليابان، ألمانيا، الخليج، وكوريا الجنوبية. هذه الدول تحمل 90 في المئة من الفائض التجاري مع الولايات المتّحدة ونفس النسبة تقريبا من الدين العام الخارجي.

باستثناء الصين، فالدول الأربع الباقية مرتهنة أمنياً بالولايات المتحدة، من خلال قوات عسكرية أميركية موجودة مباشرة على أراضيها: ثلاث منها هي أكبر دول صناعية في العالم، والرابعة هي منطقة نفطية.

ماذا يريد ترامب من:

1 ـ منطقة الخليج

دول الخليج تحمل حوالي 800 مليار دولار من الدين الأميركي السيادي، ولديها محافظ كبيرة مستثمَرة في الشركات الأميركية.

ترامب يريد بكل بساطة أن يمتص قسماً من هذا الفائض المالي قبل أن يعود ويرتفع سعر النفط بعد سنة أو 5 سنوات، تماما كما فعل جورج بوش الأب مع الكويت بعد أن طرد صدام منها، إذ دفع «الصندوق الكويتي للاستثمار» في العام 1991 كل الفائض لديه ككلفة حرب للإدارة الأميركية (حوالي 100 مليار دولار). وباسم محاربة داعش وحماية الخليج من إيران، سيضطر الخليج لأن يشتري الحماية الأميركية (مقابل أتعاب) مباشرة، ربما يصل ثمنها إلى بضع مئات من مليارات الدولارات. وفي الوقت نفسه، ستحاول هذه الإدارة أن تبقي سعر النفط منخفضاً من خلال مساعدة إنتاج الغاز الصخري في أميركا.

2 ـ الدول الصناعية

أمّا بالنسبة للدول ذات الفائض المالي والتجاري والمرتهنة عسكرياً وسياسياً للولايات المتحدة، فيتم التعامل معها على خطين: أولًا، تأمين الحماية العسكرية «مقابل أتعاب» وثانياً، يفرض عليهم استيراد بعض البضاعة الأميركية.. ممّا سيؤدّي إلى تخفيف العجز في الميزان التّجاري وتخفيف ميزانية الدفاع الأميركية.

3 ـ الصين

تبقى طبعا المشكلة الكبرى في هذه الاستراتيجية هي كيفية لي ذراع الصين التي تملك حوالي 3 تريليونات دولار، ما يقرب من نصفهم مستثمر في سندات الخزينة الأميركية.

فبالنسبة للفائض التجاري، ستهاجم إدارة ترامب الصين رسمياً متهمة إياها بالتلاعب بالعملة الصينية (يوان)، وستهدد الصين برفع الضرائب الجمركية، معتمدة على أنّ الصّين ستتضرر أكثر من الولايات المتّحدة في أي حرب اقتصاديّة، إذ إنّها ـ الصين ـ تصدر أربعة أضعاف ما تستورده من أميركا.

إلاّ أنّ أميركا لن تستطيع أن تعوّض عن الاستيراد من الصّين بسرعة، لذلك فتحسين الميزان التجاري سيأخذ الكثير من الوقت، ومن غير المستبعد أن لا يلغي ترامب، كما وعد، الاتفاق العابر للباسيفيكي بل يكتفي ببعض التعديلات، محاولا أن يقوي الهند على حساب الصين.

وفي الوقت نفسه، ستطلب إدارة ترامب من الصين أن تستثمر قسماً من الفائض المالي لديها في قطاعات صناعية في الولايات المتحدة، كما فعلت إدارة كلينتون مع اليابان في التسعينيات من القرن الفائت، إذ اضطرت اليابان عندئذ إلى الاستثمار في قطاعات السيارات والعقارات والموسيقى...

4 ـ الشركات الأميركية الكبرى

إضافة إلى مهاجمة ترامب للدول المذكورة في خطابه السياسي بهدف الابتزاز المالي / التجاري، فقد أدلى بجملة غريبة من نوعها، ولا يذكر لها مثيل، فهاجم أهم شركات تكنولوجية أميركية (فيسبوك، أبل، أمازون...)، والهدف غير المعلن لذلك هو أن يفرض على تلك الشركات جلب أموالها من الخارج إلى داخل الولايات المتحدة (2.4 تريليون دولار)، إمّا من خلال قوانين ملزمة أو من خلال تخفيض الضرائب على هذه الأموال، أو حتى ربّما الطلب منها شراء سندات الخزينة الجديدة لتمويل المشاريع التحتية الضخمة التي وعد بها.

خلاصة

اتفاقات ريغان / تاتشر أدت إلى نشوء العولمة الليبرالية التي سمحت لأميركا بامتصاص الرساميل المدّخرة في العالم، إذ موّلت كلّ دول العالم عجز الميزانيات التجارية والحكومية الأميركية لأكثر من 30 عاماً. وهدف اتفاقات ترامب / ماي (رئيسة وزراء بريطانيا) الآتية هو إعادة تعديل ميزان القوى الاقتصادي بين أميركا وباقي العالم، بعد أن تدهور لمصلحة الدول الدائنة، وهذا من خلال فرملة العولمة الليبرالية لمصلحة القومية الحمائية... في هذا الإطار الجديد توجد دولة واحدة في المنطقة قد تستفيد من مجيء ترامب، هي مصر... التي ربما قد تُنعِش القومية العربية التي اختفت مع العولمة الليبرالية!

شبل السبع

أستاذ الاقتصاد في جامعة السوربون ـ باريس

مؤتمر «فتح» السابع: ماذا بعد؟

هكذا تجري الأمور في رام الله: يبدأ المؤتمر بانتخاب محمود عباس رئيساً لحركة فتح منذ الجلسة الأولى. بالإجماع. ولخمس سنوات مقبلة! ربّما حسماً لمسألة دحلان وللضغوط المباشرة من بعض الدول العربية من أجل الإفساح له.. وأمّا لماذا في البداية وليس في النهاية كما يقول المنطق، وبعد بعض النقاش، حتى لو أُدير شكلياً وتمثيلًا.. فعلمه في الغيب.

يُمكن إطلاق كل النعوت على قيادة فتح الحالية (وعلى قيادات سائر الفصائل الفلسطينية إجمالًا، وإن مع تلوينات): بيروقراطيون، طاعنون في السن، فاسدون إلخ.. وكذلك متلهّون بالصراعات الداخلية وبتلك على «السلطة»، بحكم العادة وأيضاً حفاظاً على امتيازات ومكاسب. ولكن تلك أعراض لمرض وليست المرض نفسه. فمنذ انكشاف استحالة التسوية مع إسرائيل، ضاعت القيادة الفلسطينية التي كان الكثير من رموزها ومن كوادرها الأبرز قد جرت تصفيتهم أصلًا على يد إسرائيل، بمن فيهم من وقّع «اتفاق أوسلو» معها، ياسر عرفات، أبرز قادة المرحلة بلا منازع.

واليوم، كان يُفترض بمؤتمر فتح أن يقف أمام معضلات تعريف المسألة الوطنية الفلسطينية في هذه اللحظة، وتعيين وجهة الحفاظ على عناصرها من التبعثر إن لم نقل تحديد كيفية حملها وتحقيقها، بمواجهة إسرائيل التي تذهب بخطى متسارعة إلى إنجاز ضمّ القدس إليها، والتي تسود نقاشات بين قادتها من قبيل هل تضمّ الضفّة الغربية بسكانها أو بدونهم، كلياً أو جزئياً (ولكن كيف، وما العمل؟).. وتساعدها في وجهتها الأجواء العالمية، بدءاً من انتخاب ترامب في الولايات المتحدة (الذي يقول، عدا عن وعد نقل سفارة بلاده إلى القدس، إنّ نعت إسرائيل بالمحتلة «مفهوم خاطئ»).. وهذا على الرغم من تعاظم حركة المقاطعة BDS في كل مكان. وليس في ذلك أيّ مبالغة أو تهويل، وإسرائيل تحظى، علاوة على تأييد العالم بأسره، بتأييد علني أو ضمني من أغلبية الدول العربية!

وبالمقابل، فالسلطة الفلسطينية ـ التي تختلط حدودها بحدود فتح وبحدود منظمة التحرير ـ لم تنجح حتى في الإدارة الذاتية: هناك 52 في المئة من سكان المخيمات في الضفة الغربية يعيشون تحت خط الفقر، كما أنّ سائر السكان ليسوا في أوضاع جيدة.. إلاّ قلّة قليلة. وهذا مشهد تقليدي في بلادنا. سوى أنّ فلسطين معنيّة بتحدّيات مضاعَفة وفظيعة، لا يبدو أن مؤتمر فتح بصدد الإجابة عنها!

نهلة الشهال

العربي السفير

متابعات

3.35

مليون طن محصول الموسم الماضي في المغرب من الحبوب، مقارنة بـ11 مليون طن في الموسم الذي سبقه، وذلك بانخفاض نسبته 70 في المئة نتيجة الطقس الجاف الذي سيطر على البلاد والذي قالت الحكومة المغربية إنه الأسوأ منذ 30 عاماً.

مجتمع غائب أم خطاب غائم؟

حقوق الإنسان في الخليج

هل استطاع المجتمع في الخليج العربي صياغة خطاب خاص به عن حقوق الإنسان؟ أم أنه اكتفى بالخطاب الوافد إليه من الخارج؟ ثم، كيف تعالق المجتمع مع هذا الخطاب، هل قبله بكليّته، أم تعامل معه تعاملاً نقدياً واعياً مكّنه من تحقيق مكاسب ثقافية وفكرية انعكست على منظومة القوانين الناظمة لحياة الناس في هذه المنطقة؟ إلى أيّ مدى تمكّن المجتمع من التعامل مع خطاب كهذا في ظل الحضور المركزي للدّين والإسلام في المنطقة، ومع محورية القبليّة بحمولاتها الطبقية والثقافية والاجتماعية؟

كيفية تشكّل الوعي في الخليج

ينظر المجتمع في الخليج لنفسه باعتباره يقطن منطقة مركزية، لها أهميّتها في العالم المعاصر من جوانب رئيسية ثلاثة: التاريخ، الجغرافيا، والثّروة. فللمنطقة مكانة خاصة في تاريخ العرب والمسلمين الديني والفكري والسياسي، فهي بلاد الإسلام الأول، وأرضها شهدت اجتهادات وممارسات النبي في تأسيس دولة قائمة على مبادئ هذا الإسلام. وأما موقعها الوسيط لقارات العالم ومحيطاته فقد أسبغ عليها بعداً استراتيجياً لا يمكن تجاهله. وتعزز كل ذلك بحيازة باطن أراضيها لثلثي احتياطي النفط في العالم، والذي يُعدّ، حتى اللحظة، عصب الاقتصاد الدولي وشريانه النابض.

إنّ ثلاثيّة الميراث الثقافي والجغرافي والمالي تلك قد شكّلت وعي المجتمع المعاصر في الخليج، كما أنّها أطّرت حراكه تجاه توليد خطابه الخاص بحقوق الإنسان. يواجه هذا المجتمع العديد من الأزمات التي تحول دون اجتراح خطاب حقوقي إنسانوي واضح ومتماسك. ولذلك وفي ظرف كهذا، ما زال خطاب حقوق الإنسان ناتجاً عن، ووافداً من ذات خارجية تمثلها الحركة الحقوقيّة الدوليّة، التيَ تطورّت أفكارها ضمن السياق الأوروبي لحقوق الإنسان. يتواجه المجتمع في الخليج اليوم مع أزمات معاصرة أطّرت تفاعله مع ثيمة حقوق الإنسان من زاويتها المعاصرة، بشكل أكثر تحديداً. ليس بالضرورة أن منشأ هذه الأزمات المتعارض مع روح القيم التي تنادي بها الشّرعة الدولية، ولا تلك المشتركات المتعددة التي بإمكانها أن تخلق قاعدة لانطلاقة مقبولة، بقدر ما أنّ الأمر متعلق بالخبرة الزمنية والجهد المعرفي المبذول لمناقشة هذه القيم، مع توفر أجواء حرّة، ومؤسسات راسخة لاحتضان ذلك الجهد، ومنحهً الوقت الكافي لتخمّر الأفكار، إضافة إلى حرص أطراف ذات مصلحة، تغذي العلاقة المشدودة بين المجتمع وتوّليد خطاب كهذا.

بعض أزمات المجتمع في الخليج اليوم

من هذه الأزمات التي نعنيها:

● أزمة المرجعية ـ المجتمع في الخليج ما تزال تتناوشه الاستقطابات المرجعية: بين غالبية ترى بأن «الشريعة الإسلامية» هي المرجعيّة الأساسية للحقوق الإنسانية، وهي المسطرة القانونية التي يتوجب على الجميع الالتزام بها تحصيناً للمجتمع وتزكيةً للفرد. وتحذر القيادات الدينية الرسمية على الدوام من «التشكيك والتذمر من تطبيق الحدود الشرعية»، واصفةً «مدّعي حقوق الإنسان» الذين ينتقدون تطبيق الحدود، بأنهم أعداء الإنسانية، وفي قلوبهم مرض، لتساهلهم مع المفسدين والقتلة، مؤكدةً أنّ في تطبيق الحدود الشرعية وتنفيذها إصلاحاً للمجتمع وتنقية له، وحماية من «الرذيلة». هذا الفريق يشكّل قطباً كبيراً، يحشد وراءه الكثير من الأنصار والمؤيّدين، وتدعمه الأنظمة الحاكمة القائمة، لكونه يؤمّن لها سيطرة مريحة على الإدارة والحكم والتحكم بالثروات. وبين مرجعية حديثة من جهة أخرى، قوامها أفكار أكثر تحرّراً تشترك مع خطاب حقوق الإنسان في العالم في نقاط كثيرة، لكنّها محدودة، ومعزولة، ومشتّتة الجهود، منظوراً إليها بغرابة من الغالبية، وغير ذات تأثير. كما أن المنطقة ما زالت تفتقر إلى الاستناد إلى قاعدة التراكمات التاريخية للأفكار والمفاهيم التي تعود مرجعيتها إلى عصر النهضة الأوروبية، التي قدمت معالجات اجتماعية واقتصادية وسياسية لمجتمعات في سياقات تخصّ تلك المجتمعات. لذا، فإنّ الحديث عن «ليبرالية جديدة» في الخليج يجانبه الصّواب، وأن «عمليات الإصلاح المجتمعي الذي كان يطالب بالعدالة والمساواة والتحرّر ما هي إلا ضمن سياق رفض السيطرة الأجنبية والحصول على الاستقلال والحرية الفردية، والتي اختزلت في حقوق التعليم والقضاء على الجهل والأميّة ومحاربة البدع والخرافات، واعتماد الإسلام بمنظور العصر، فيما كانت السلطة العائلية بعيدة كلّ البعد حتى عن مجرد التشكيك في شرعيّتها وأهليّتها من قبل المجتمع». بينما يرى رجال دين آخرون في الخليج أنّ تطوير بنية اجتماعية حاضنة لحقوق الإنسان مرهونة بقدرة مجتمعات المنطقة على تطوير أنظمتها السياسية بتوسيع دائرة المشاركة في الحكم والإدارة وأنّ «الانتهاكات الحاصلة لحقوق الإنسان في منطقة الخليج ما هي إلا وليدة الأنظمة الاستبدادية والشمولية التي تمارس كل أنواع الظلم والعسف والقهر لبقاء سلطانها الاستبدادي، والإسلام بريء من هذه الانتهاكات. وإن المحاولات التي يبذلها علماء السلطان لسبغ الشرعية على تجاوزات السلطة الاستبدادية، لا تنطلي على الواعين من أبناء الأمة، ولا تحسب بأي شكل من الأشكال على الإسلام مبادئ وقيماً ومثلاً عليا».

ثلاثية الميراث الثقافي والجغرافي والمالي، وفرضية أهميتها العالمية، شكّلت وعي المجتمع المعاصر في الخليج، كما أنها أطّرت حراكه تجاه توليد خطابه الخاص بحقوق الإنسان

● أزمة الرابطة ـ ترتكز الروابط بين المكوّنات المجتمعية المختلفة في مجتمع الخليج اليوم على الولاء أكثر منه على المواطنة. وتتعدّد وتتداخل دوائر هذا الولاء، فمنها القبلي، ومنها الطائفي والمذهبي والمناطقي، ومنها العرقي والإثني. كما ترعى أنظمة الحكم الحالية هذه الولاءات، لأن «الطرف الماسك بالدولة أو الموظّف لها يرى أنها وسيلة نحو احتكار المزايا والمنافع في خاصته أو جماعته أو طائفته أو قبيلته أو قوميته، أو هكذا ترى فيها الأطراف الأخرى المتصارعة معها أو المتضررة منها». وارتبط الولاء بمنظومة اقتصادية ترى فيه معادلاً موضوعياً للرفاه والأمان النفسي والاجتماعي، وهو ما يعرقل ممارسة المواطَنة في حدودها الدنيا. إن المجتمع القائم على وشائج المواطنة قادر أكثر من غيره على صياغة خطابه الخاص بحقوق الإنسان، وبما أن مفهوم المواطنة لم يترسّخ بعد كممارسة وسلوكيات تؤمن بها الدولة أو يحافظ عليها المجتمع، فإن الحديث عن خطاب حقوق إنسان في الخليج لا يغدو أن يكون أكثر من أمنيات وتطلّعات وأحلام، ذلك لأن المواطنة كقيمة، تقوم على تكافؤ الفرص والمساواة: تساوي أفراد المجتمع في الحقوق والواجبات، والتمتّع المتساوي في المنافع والمصالح وفي الثروات القومية، ومشاركتهم النشيطة في الحياة السياسية، التي هي حق عام لكل الأفراد، وأن الدولة للجميع، والتي فيها يستطيع المواطن أن يعبّر عن اختلافه مع الدولة دون خوف أو خشية من المصادرة، مقابل احترامه للدولة والمحافظة على سلامتها. وهو بالتحديد ما يدعو إليه، في حده الأدنى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

● أزمة الإنتاج ـ أفرز عصر النفط واقعاً اجتماعياً واقتصادياً لمجتمعات دول الخليج العربية، يكاد يكون لا مثيل له في بقية دول العالم. إذ كشفت الفورة النفطية والطلب الدولي على هذه السلعة الضرورية للرأسمالية العالمية، عن ضعف المجتمعات القائمة وعجزها على مستوى الكمّ والكيف في الإيفاء بالمتطلبات المتزايدة والمتسارعة لهذا النظام الاقتصادي ودورته المالية القصيرة. كما شجعت فورة كهذه على تخلّق مجتمعات خارج رحم المجتمعات الواقعية، مجتمعات جديدة، متجاورة ومنعزلة في آن واحد. مجتمعات كشفت أسئلة جذرية لحقوق الإنسان كأسئلة المساواة والعدل والحرية: إنها مجتمعات العمالة الأجنبية. وإذا تجاوزنا الإشكال الهيكلي الذي تعانيه أغلب دول الخليج في ما بات يُسمّى بـ «خلل التركيبة السكانية»، فإنه لا يمكن تجاوز واقع حياة هذه العمالة التي تشكل في مجموعها 22 مليون نسمة في العام 2014 (نصف عدد سكان دول الخليج العربية مجتمعة)، ولا يمكن تجاوز طبيعة استجلابها واستقدامها، وتحوّلها نخاسة جديدة، ولا يمكن غض البصر عن نظام «الكفالة»، ولا عن ظروف العمل وساعاته التي تصل بعضها إلى درجة «السُخرة»، ولا يمكن تجاوز أثر الاتجار بهذه العمالة، وبناء نظام اقتصادي هشّ ريعي قائم على جهودها البدائية ومستويات تأهيلها المتواضعة، وظروف معيشتها البائسة.

ترتعب مجتمعات دول الخليج العربية من هذه الأزمة، لأنها مرتبطة بإشكالات جذرية ضاربة في العمق، تتعلق بمسائل التوطين وبرعب البطالة بين الأجيال الجديدة من مواطنيها، والمنافسة في قطاعات العمل والإنتاج والبيئة والتكيّف والاندماج الاجتماعي والهجرة والهوية والاغتراب والهواجس الثقافية المتبادَلة بين الطرفين، والتحدّيات الأمنيّة. ولعلّ أهم هذه المشكلات تلك المتعلقة بالحقوق المدنيّة والسياسيّة للعمّال، ولا سيما التخوّف السياسي في ما يتعلّق بحقهم في التوطين والتملك. إن هذه الأزمة هي اختبار حقيقي لفهم مجتمعات الخليج لخطاب حقوق إنسان، ولا يكفي انتظار الأنظمة الحاكمة لكي تجود بحل في هذا الشأن، لأنّها ــ أي الأنظمة ــ هي أكبر المستفيدين من انتهاكات الحقوق الأساسية لهؤلاء البشر الذين أجبرتهم ظروفهم وطبيعة النظام الرأسمالي السائد في العالم، مع تآمر حظهم السيئ عليهم، للعمل في ظروف كهذه. حتى الحلول المطروحة لتعديل هذا الراهن لا تَعد إلا بالمزيد من اللاّعدالة. إنّ وصفات البنك وصندوق النقدَ الدوليين التي تعبر عن تعديلات «الليبرالية الجديدة» لا تبشّر إلا بنتائج أكثر رداءة، لأنّه تم تجريبها طويلاً في دول أكثر توفراً لعناصر الإنتاج، ولم تنتج إلا آثاراً اجتماعية سلبية، كمثال مصر في عهد مبارك وأمريكا اللاتينية قبل عقود. هذا ناهيك عن عواقب التعديلات «النيوليبرالية» التي تؤثر على ازدياد معدلات البطالة وآثارها الاجتماعية على استقرار المجتمعات. ولا يمكن التهليل طوال الوقت بالحلول «الوردية» التي تعد بها «حرية السوق» وسياستها المصاحبة، والتي لم تؤكد في الواقع العملي والعالمي إلا على المزيد من الممارسات الاستغلالية في أماكن العمل، وفقدان الأمن الوظيفي، وعدم ضمان فرص وظيفة لقوى العمل الجديدة، وارتفاع نسب التضخّم، وتذبذب سعر صرف العملة الوطنية وغيرها من الأعراض التي تجعل العدالة الاجتماعية أيّ شيء ما عدا أن تكون مؤكّدة.

سعيد سلطان الهاشمي

باحث من عُمان

رافع الناصري ـ العراق

الشباب السعودي بين الأسلمة والعولمة

على الرغم من كل ما يصور عن انعزال المملكة العربية السعودية وانغلاق مجتمعها، إلا أنّها بلد مشرّع الأبواب إلى حد كبير أمام مد العولمة، وإن كان الأمر لم يأت من دون مقاومة، خصوصا منذ بداية ثمانينيات القرن الماضي، أو ما يَسمى بـ «الصحوة» وسيطرة التيارات الدينية على المشهد بشكل تام. إلاّ أنّه، ومع مرور الزمن، وجدت هذه التيارات نفسها عاجزة أمام هذا المد، خصوصاً مع تقدم أدوات الاتصال، فاتّجهت إلى مواكبتها واستغلالها بدلاً عن محاربتها فقط.

أنتج ذلك نموذجاً اجتماعياً مزّج بين التشدد الديني والانفتاح على الخارج، بشكل لم تكن الدولة نفسها بريئة منه، حيث أنه بجانب رعايتها ومراعاتها للسلطة الدينية ومؤسساتها، فقد عمدت المملكة، عبر قدراتها الاقتصادية الهائلة على بناء جسور تعمل دور الوسيط في استجلاب الثقافة الغربية (لأسباب عدة، أبرزها العلاقة مع تلك الدول)، وتحضيرها للمتلقي العربي وخصوصاً السعودي، وبالتحديد عبر شبكة (أم بي سي) السعودية التي تُعد أهم دعائم هذه الجسور.

انفصام

ساهم هذا التوجه من الدولة في زيادة حدة الصراعات الداخلية السعودية بين التيارات الدينية وغيرها الأكثر تفتحاً و «ليبرالية»، مشكّلاً مجتمعاً أقرب ما يكون إلى المسخ، حيث اختلطت الثقافة الرأسمالية المعولمة بإحدى أكثر التّصوّرات الدينية السلفيّة تشدّداً، الأمر الذي أنتج جيلاً من الشباب المعولم اقتصادياً وثقافياً بنمط استهلاكي بحت، خصوصاً مع الحالة الريعية للاقتصاد في المملكة، ولكن وفي الوقت نفسه فهو مشحوذ ومتعصب هويّاتياً على المستوى الديني إذ تعمل مؤسسات التربية والتعليم في البلاد على أساس إنشاء وتعزيز ثقافة وهوية إسلامية سلفية متشددة.

وإلى جانب الانفتاح المعلوماتي عبر تطور وسائل الاتصال، لعب برنامج الملك عبد الله للابتعاث الخارجي دوراً كبيراً في التأثير على البنية الاجتماعية للمملكة، حيث فتح المجال لعشرات الآلاف من الطلاب والطالبات للسفر الى الغرب، وبشكل رئيسي الى الولايات المتحدة الأميركية. وهم وجدوا في هذا البرنامج فرصة حقيقية للهروب من سيطرة المؤسسة الدينية والضوابط الاجتماعية الصارمة، وللوصول للخارج، ورجعوا محمّلين بالنموذج الغربي ومتأثرين به إلى درجة الاستلاب، ولكن مع الحفاظ على حالة الاستقطاب الديني والطائفي الحاد، خصوصاً مع استعار الصراعات في المشرق العربي.

ولعل أبرز تمظهرات ذهنيّة هذا الجيل من الشباب السعودي، خصوصا المبتَعث، برزت مع بداية الحملات الانتخابية في الولايات المتحدة، خصوصاً مع صعود ما اعتُبر ظاهرة دونالد ترامب حينها، وخطابه العنصري تجاه المسلمين. فمع انعدام المجال السياسي في المملكة، أصبحت الانتخابات الأميركية المعترك السياسي الرئيسي للشباب السعودي الذي أمسى يرى فيها معركته وهدف «انتصاره»، خصوصاً مع وضوح «العدو» متمثلاً بشخص ترامب.

«الانتفاضة» التي تبعت تصريحات ترامب لم تكن فحسب نتاج ردة فعل ودفاع عن هوية دينية تعرضت لهجوم، بل تعدّت إلى الدّفاع عن النموذج الأميركي المتخيَّل، الذي عملت القوة الناعمة الأميركية على عولمته، والذي بات مهدداً من قبل ترامب. ووصول شخص مجاهر بخطاب عنصري صريح وفاقع إلى قمة النظام الأميركي شكّل بالنسبة لهؤلاء الشباب نهاية للبلد ـ الحلم، بلد الديموقراطية والتعددية وحقوق الإنسان وغيرها من الكليشيهات الليبرالية، وهم مشبعون بها.

الطائفية لا تخضع للتدين!

انعكس الأمر عند هؤلاء بمحاولة تبرئة أميركا من ترامب، ومحاولة إثبات أن الولايات المتحدة «الحقيقية» هي عكس ما تمثله عنصرية ترامب، وأنّه يشكّل حالة شاذة ومنبوذة من الحياة السياسية والمنظومة الحاكمة الأميركية، الأمر الذي حتم التخندق في الجبهة المقابلة لدونالد ترامب، أي الديموقراطيين أو الجمهوريين المعادين له رغم كل ماضيهم وحاضرهم المعادي لشعوب دول العالم الثالث وخصوصاً المسلمة. ويندرج هذا التخندق في سياق عدم رغبة الشباب والشابات السعوديين تقبّل الواقع. إن الإصرار المستمر في حالة بيع الوهم يعكس مدى عمق حالة الاستلاب التي يعيشونها.

لا تختلف درجة هذا الاستلاب لدى الشباب السعوديين ـ وإن كانت تتراوح بين الذوبان التام في النمط الغربي في العيش، أو استجلابه «وفق الضوابط الشرعية» ـ عن حالة الاستقطاب الطائفي الحاد. فحتى من أوصلته حالة الفرض القسرية للدين في المملكة إلى درجة الإلحاد، فهو يتماثل من حيث التمترس الطائفي مع غيره! ولا تزال النزعة الهوياتية الطائفية السمّة الأبرز التي لا تتأثر بنسبة تدين الشخص واتباعه للأحكام الدينية. ففي الأخير، ينحصر التعريف بالذات بالإطار الطائفي في ظل تغييب غيره، ولذلك نرى درجة عالية لمساهمة الشّباب السعودي واهتمامه واستقطابه الحادّ في الصّراعات في المشرق العربي.

لم تحد التربية الدينية الصارمة في المملكة من تأثيرات العولمة، وفي الآن ذاته لم يؤثر الغرق في ثقافتها من حدة الاستقطاب الديني والطائفي، بل إنّ كلّ ما أنتجه هو نموذج هجين جمع أسوأ ما في العاملين، وانعكس ذلك في حالة غياب لهويّة تسمو على الاختلافات الدينية والطائفية لتعبر عن الشباب العربي والسعودي، ولتشكل الثقافة والمناعة اللازمتين تجاه هجمة إنكار الذات التي تشكل العولمة رأس حربتها.

موسى السادة

كاتب من الخليج

فكـــرة

ليبيا: قردٌ يشعل معركة قبلية ـ سياسية

لم يجد ثلاثة شباب من قبيلة القذاذفة المتمركزة في مدينة سبها جنوب غربي ليبيا من تسلية لأحد نهاراتهم إلاّ بإطلاق قرد في مدرسة للبنات. جرح القرد إحدى البنات ونزع حجابها فكان أن جاء شبابٌ منَ قبيلة أولاد سليمان التي تنتمي إليها فقتلوا الثلاثة والقرد!

لم تتوقف القصّة هنا، فهذا الحادث الذي كان يمكن أن ينتهي بـ «طريحة» (بالعامية الليبية وتعني الضرب المبرح).. بل أطلق معركة دامية لعلها تُرد إلى حالة الفوضى التي تعيشها ليبيا منذ أكثر من خمس سنوات، كما يمكن إرجاعها إلى صراع سياسي ذي أسس قبلية بين القذاذفة وأولاد سليمان يعود إلى زمن معمر القذافي المُنتمي إلى القبيلة الأولى، والذي عزّز حضورها وتمثيلها على حساب القبائل الأخرى.. ولو أنّ تهميش تلك القبائل لم يكن كاملاً، فقد كان من بين المقرّبين للقذّافي مَن هم من أولاد سليمان، كعبد الله منصور الذي ظلّ مسؤولاً عن الإذاعات والأمن الداخلي حتى الإطاحة بالقذافي. لكنّ الشعور بالغبن كان السائد وهو ما جعل التعامل مع قبيلته مشوباً بشيء من الحقد بعد قتله بمساعدة حلف الناتو.

مع احتدام الصراع على الرئاسة الأميركية تحدّث الجميع عن «جنون» دونالد ترامب، لكنّ قليلين التفتوا إلى الفيديو الشنيع الذي تظهر فيه هيلاري كلينتون ضاحكة وهي تنظر إلى هاتف محمول تشاهد فيه مقطعاً مصوّراً يوثّق القبض على معمّر القذافي وقتله، وتصيح مبتهجة «We came, we saw, he died».

استمرت المعركة في سبها، التي شبّهها كثيرٌ من الصحافيين الليبيين بحرب البسوس الجاهلية، التي أطلقتها ناقةٌ سارحة، أكثر من أسبوع، واستخدمت فيها آليات ثقيلة ودبّابات اتّهم المشير خليفة حفتر بتحريكها، لكنّه ادّعى أنّه وضعها تحت إمرة ضابط غير منضبط جعلها تصير جزءاً من معركة راح ضحيّتها 21 شخصاً وجرح فيها المئات.. من القبيلتين ومن غيرهما. وهي متوقّفة الآن توقّفاً هشّاً ويمكن أن تندلع مجدّداً في أيّ وقت.

ليست هذه المرّة الأولى التي تشهد فيها «سبها» مثل هذه المعارك. فعام 2012 نشب صراعٌ بين القبائل العربية وقبائل الـ «تبو» ذات الأصول الإفريقية السوداء، راح ضحيّته المئات. وكان ذلك صراعاً على السيطرة على طريق تهريب البشر الذي تقع المدينة في مركزه لقربها من التشاد، واعتبارها إحدى بوّابات العبور بين أفريقيا وأوروبا.

الوضع في ليبيا مثير للقلق، وما حدث وسيحدث في سبها ليس حصراً عليها، ولن يكون مفيداً كثيراً تكرار المتصارعين التذكير باتحاد قبائلهم في مواجهة الاحتلال الإيطالي بداية القرن الماضي، كما لن يكون مفيداً نصح الشباب الليبيين بملء أوقات فراغهم بأشياء مفيدة، أو أن نغنّي لهم «يسلّم عليك العقل» مع مطربهم محمد حسن.

ربيع مصطفى

العربي السفير

الخميس 3

أول كانون الأول 2016 العدد 13528
Thursday December 1st, 2016

قضية

4 مليار دينار قيمة القرض الذي سيتسلمه العراق من البنك الدولي، بدءاً من شهر كانون الثاني/ يناير 2017، وتقول الحكومة إن المبلغ «مخصّص لدعم موازنة الدولة العامة وإعادة تأهيل وإعمار المناطق المنكوبة في العراق».

العراق.. من هو «علي بابا» المنافذ الحدودية؟

في شهر نيسان/ ابريل عام 2015 حققت المنافذ الحدودية واردات من السلع الداخلة قُدرت بـ16.8 مليار دينار. وقبل أيام، تراوحت الواردات بين 51 ـ 62 مليون دولار، وهي مجموع الأموال المحصّلة فقط من الوافدين الإيرانيين إلى محافظة كربلاء.

افتح يا سمسم

المنافذ الحدودية في العراق هي حكاية مالية. والموارد المُحصّلة منها هي موارد غير نفطية. ويجعلها هذا التصنيف ذات إمكانية داعمة لمجموع الأموال القادمة من البراميل السود. تُقسّم المنافذ جغرافياً إلى أربع مناطق: شمالية، وجنوبية، ووسطى، وغربية. وتضمّ هيكلية إدارتها ممثلين من 26 دائرة تعود إلى 11 وزارة، منها الوزارات الأمنية. وتفصيلياً، يمتلك 29 منفذاً حدودياً 4 منافذ بحرية و6 مطارات، وهي منافذ جوية، و15 منفذا برياً. إدارياً، تعود إدارة المنافذ البرية إلى مديرية المنافذ الحدودية في وزارة الداخلية، أما المنافذ الجوية والبحرية فتُديرها وزارة النقل، وبقية المنافذ تديرها حكومة اقليم كردستان. وبداية، تبدو هذه الخرائط المكانية والإدارية ناتجة من وضوح مهام، وأنّ كل شيء هادئ في تلك المنافذ/ الجبهات، من الشمالية إلى الغربية. وإذ وصفنا تلك المنافذ بالجبهات فلم نبتعد عن الواقع، بسبب ما يُعرف في العراق السياسي بـ «المحاصصة»، وهي بلا شك آفة قاتلة تنخر بقية ركائز العراق، سواء عراق اقتصادي، صناعي أو زراعي.. أو غير ذلك من العراقات!

وتعدّ المنافذ الحدودية دكّاناً فاخراً للأحزاب. ففي أكثر من فرصة إعلامية منذ 2003 إلى اليوم يلقي المتخصصون الاقتصاديون، والدوائر الاقتصادية الاستشارية للحكومات المتعاقبة التأوّهات تلو التأوّهات بسبب الجروح المالية العميقة لموارد المنافذ الحدودية، ويتمّ إخبار الملأ العراقي أنّ كل إجراءات الحدّ من الفساد تولد ميتة بسبب وجود جهات تقاومها وتمارس الابتزاز السياسي دفاعاً عن الفساد والمفسِدين.

المعضلة الداخلية

تعاني المنافذ يوميات المحاصصة الحزبية، وهي تثير إشكالات داخلية ثقيلة وكابحة لأي طموح بشأن الانسيابية واليسر والسهولة، وهذه احتمالات يُفترض أن تتحقق من خلال قانون ناظم لحركة الأموال فيها. وأولى تلك الإشكالات إدارية، وتتحدد في الفوضى الناجمة عن تذبذب العمل بالتعرفة الجمركية. فهناك منافذ ترفض العمل بالتعرفة لأن العمل بها لا يتمّ في جميع المنافذ، وهذا النوع من الإشكال قائم بين منافذ البصرة وإقليم كردستان، فيشار إلى أن «قانون التعرفة لم يُطبق في إقليم كردستان، ما سيؤدي إلى هجرة التجار من المحافظة إلى الإقليم في حال عدم تطبيقه هناك». يُضاف إلى ذلك أن التجار إذا أرادوا عبور مضاحل الروتين، والاستقطاعات الضريبية التي تُفرض وفقا لأهواء موظفي المنافذ، يقومون بالحيلة الآتية: تغيير نوع البضائع من أجل تقليل الاستقطاع الضريبي. وهذه الحيلة تدفع إلى تعقيد الأمور، وبالتالي نكون أمام مشكلة متعالقة أخرى وهي تكدّس البضائع. ومن أجل الحلول، يقوم سماسرة المحاصصة بمضاعفة الروتين والبيروقراطية وهذا يؤدي بطبيعة الحال إلى أن تكون المنافذ جيباً فضفاضاً يخشخش بأموال الرشى وحكايا الابتزاز وأسماء الوسطاء الوهميين.

المشكلة الثانية فنية أو تقنية. فمعظم تلك المنافذ ما يزال العمل فيه يعتمد على أنظمة فحص قديمة، لا تواكب مفهوم «العراق المنفتح» الذي يتحدث عنه المسؤولون الحكوميون. كما أنه لا وجود لمخرجات «الرقابة الصارمة، وليس هناك من أخبار عن محاسبة المتلاعبين بالمال العام القادم من المنافذ الحدودية. ومن أجل حلّ الإشكالَين، الإداري والتقني في المنافذ، يتمّ الحديث في كل مرّة عن متطلبات النهوض بأحوالها. ومن أهم تلك المقترحات توحيد العمل بالتعرفة الجمركية فيها جميعاً، وتنفيذ فكرة البوابات الضخمة التي ستهتم بمسألتي الفحص الإشعاعي ومراقبة السلع. ولكن أي مشروع نهوض عراقي يصطدم على الدوام بمعضلة «المحاصصة الحزبية» التي تجعل من أي أحلام اقتصادية أو سياسية صرحاً من خيال.

ولأن أمر التخلص من المحاصصة وحكومات «الشراهة» مرهون بحدوث معجزة، يذهب المتخصصون الاقتصاديون إلى وضع طبابة فورية للحدّ من ضياع الموارد غير النفطية الكبيرة للمنافذ الحدودية. وتكمن البداية بأن يُعرض وضع المنافذ للاستثمار من أجل تهشيم حلقة الروتين والفساد، وأن يُسند مشروع الاستثمار بإنتاج ضوابط حيوية وفعالة تسهم في توفير بيئة تجارية تمتاز بالنزاهة والانضباط.

المعضلة الخارجية

ويضاف إلى المشكلة الداخلية (المحاصصة) والفساد والمفسدين، المشكلة الخارجية للمنافذ الحدودية التي تتعلق بالتوترات الأمنية والسياسية بين العراق ودول الجوار، وتأثيرات داعش وما قبله. ومما يتعلق بتلك الإشكالات مثلاً، منفذ «الجَمَيْمَة» الحدودي الذي يقع بين محافظة المثنى (السماوة) والسعودية. ولهذا المنفذ قصة: فبين آونة وأخرى، يبرز وضعه على سطح المباحثات العراقية ـ السعودية.. وفي كل مرة يُعلن الجانب العراقي إكماله الاستعدادات المطلوبة لفتح المنفذ، وتتأخر الريَاض أو تُميت أي بارقة حديث بشأن إعادة المياه إلى مجاريها فيه.. وذلك بسبب محطات توتر وشدّ وجذب بين الطرفين بدأت منذ 2003 وهي مستمرّة إلى يومنا هذا.

هذا النوع من الإشكالات دفع بالمحاصصة إلى الانتقال من معناها الداخلي إلى الإقليمي. ففي أكثر من محطة تشير السعودية إلى التعامل التجاري غير العادل حدودياً من قبل السلطات العراقية مع بضائعها بالمقارنة مع البضائع الإيرانية والتدفق البشري. وهذا الوضع يجعل أمر المنافذ مع السعودية مقيداً بإشكال سياسي يذهب بالعلاقات الحدودية إلى الجمود. وما زال الحديث عن المنافذ يذكّر بأن زيارة كربلاء العام الماضي (2015) شهدت اقتحام 500 ألف زائر إيراني وأجنبي الحدود العراقية من منفذ «بدرة» (شرق محافظة واسط) دون الحصول على تأشيرة الدخول (ودفع الرسوم). وقد حصل هذا بعد أن حطم الزوار الأبواب والحواجز الموجودة نتيجة الفوضى الإدارية في المنفذ.

يعكس تردي واقع المنافذ الحدودية في العراق ارتباك العمل السياسي. فالمجالان الاقتصادي والسياسي يتبادلان التأثر والتأثير. وينجم عن ذلك نزول الأموال الطائلة من واردات المنافذ في جيوب الفاسدين. وبالنتيجة، فإن حرب الفساد مشتعلة بين المتنفذين. أمّا الحرب على «حرب الفساد» فما زالت نتائجها بطيئة أو هي غير فاعلة، لكونها تتقدم على شكل «مقامة وعظية» لم تضع فاسداً واحداً وراء القضبان!

ميثم الحربي

كاتب من العراق

المظالم القديمة المتجدّدة في النوبة!

تظاهر المئات من أهالي النوبة جنوب مصر للمطالبة بوقف بيع مساحات كبيرة من أراضيهم ضمن «مشروع المليون ونصف المليون فدان» الذي أعلنه الرئيس السيسي كمشروع تنموي. وقد تحوّل هذا التظاهر السلمي إلى اعتصام مفتوح خاصةً بعد التعامل الأمني المتعسّف لإنهاء تظاهراتهم، وذلك قبل أن يتم تصعيد الموضوع وتناوله إعلامياً وشعبياً بنحو كبير ما حدا بالبرلمان إلى التدخُّل وطلب وقف الاعتصام ومحاولة الوصول إلى حلول مُرضية.

النوبة والدولة: أزمة ثقة

شاركت 44 قرية نوبية من محافظة أسوان في قافلة سلمية سُمّيت «قافلة العودة النوبية»، وقد اختار المتظاهرون هذا المُسمّى الذي يحمل مغزىً هاماً يرتبط بالحلم النوبي بالعودة إلى الأراضي التي تمّ تهجيرهم منها، وقد تقنّن حلم العودة مؤخراً في المادة 236 من الدستور الحالي الذي أقرّ بأن «تعمل الدولة على وضع وتنفيذ مشروعات تعيد سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية، وتنميتها خلال عشر سنوات وذلك على النحو الذي ينظمه القانون». وكان تخصيص الحكومة لعدد كبير من الفدادين الواقعة ضمن الأراضي النوبية للبيع بمثابة القشّة التي قصمت ظهر البعير، فهذه المساحة تقع ضمن أراضي القرى التي هُجِّر منها النوبيون في السابق، ولذا فإنهم يرون أحقّيتهم بها تاريخياً ودستورياً، ولذا فقد نظموا قافلة تتجه نحو تلك الأراضي، على أن تكون سلمية كاملًا. ضمّت القافلة الشباب والنساء والأطفال، إلا أن قوات الأمن اعترضت مسيرتهم ورفضت مرورهم، بل قامت بإطلاق الأعيرة النارية من أجل توقيفهم وتفريقهم بالقوة، ما نتج منه إصابة عدد من المتظاهرين، ما صعّد الموقف ودفع المتظاهرين لبدء الاعتصام على طريق أبو سمبل ـ أسوان.

يتعامل أهل النوبة مع الحكومة والبرلمان والأجهزة التنفيذية بنوع من الحيطة وعدم الثقة، خاصةً بعد مرور عامين على إقرار الدستور دون أن تكون هناك إرادة حقيقية لتنفيذ العودة النوبية، وكذلك بعد موافقة البرلمان مطلع هذا العام على القرار الجمهوري رقم (444) الصادر في أواخر عام 2014 والقاضي باعتبار مساحات كبيرة من الأراضي النوبية أراضي عسكرية حدودية، وتلك الأراضي تقع ضمن الأربع والأربعين قرية التي يطالب النوبيون بالعودة إليها. وإثر دخولهم في اعتصام مفتوح هرول وفد برلماني إلى أسوان للتباحث وأهل النوبة في الحلول التي تنهي اعتصامهم، وكذلك فإن وزير الدفاع الأسبق (المشير حسين طنطاوي، وهو من قرية أبو سمبل)، توجّه إلى أسوان واجتمع مع المحافظ وبعض نواب المحافظة في البرلمان من أجل وضع حلول لمشكلة اعتصام النوبيين.

وبالفعل اجتمع وفد من «قافلة العودة النوبية» مع وفد من مجلس النواب. وفي بادئ الأمر رفض الوفد النوبي فضّ الاعتصام لحين صدور قرار جمهوري بإعادة توطينهم، وأعلنوا بشكل صريح أنهم لا يثقون بأي تفاوض وأنهم يخشون التلاعب بهم وعدم تحقيق مطالبهم التي تتضمن تفعيل المادة الدستورية القاضية بعودتهم وتعديل القرار الجمهوري رقم (444) بالإضافة إلى عدم المساس بالأراضي النوبية وسرعة البتّ في إصدار مشروع قانون «هيئة تنمية وإعادة توطين النوبة» دون أيّ إخلال بحقوقهم المشروعة والدستورية.

وبعد محادثات طويلة ووعود صريحة من قبل الوفد البرلماني وخصوصاً وعدَ عدم تضمن أي حلول مستقبَلية إخلالا بحقوقِ أهل النوبة، بالإضافة إلى عدم ملاحقة المعتصمين منهم أمنياً، فضّ المعتصمون تجمهرهم.

هل من مَخرَج؟

تعتبر محافظة أسوان من أعلى المحافظات في معدلات البطالة بمصر، حيث إن نسبتها بلغت نحو 31 في المئة بالمحافظة وفقا لتصريحات رسمية، وهي نسبة كبيرة خاصةً في ظل تردّي الأوضاع الاقتصادية الأخيرة. كما أن تحرك أهل النوبة ينطلق من رفضهم تجاوز مادة دستورية شديدة الوضوح أو تبديد حقوقهم التاريخية المعلنة والمقبول بها رسمياً وشعبياً. ومعطيات المسألة تتشابك مع اعتبارات جغرافية واقتصادية تجعلهم أحق بأراضيهم القريبة منهم التي كانت ملكاً لهم بالأساس، من مشترين خارجيين، وكذلك فإن تلك الأراضي تمثل بالضرورة حلولًا لمشكلاتهم المعيشية إذا ما تم استغلالها تنموياً.

والملفت أن البرلمان لا يفترض به أن يكون مجرد وسيط بين الأهالي والسلطات، بل فاعل رئيسي يملك سلطة تنفيذ موادّ الدستور وتحويلها إلى قوانين، وكذلك يملك تعديل القرار الجمهوري السابق الذي وافق عليه، ويملك أيضاً محاسبة الحكومة عن أيّ تقصير أو سوء إدارة تجاه الأزمة الحالية بل يملك إقالتها أيضاً.

وختاماً، فإن الموقف يتطلب تدخلًا سريعاً وناجزاً لتجاوز استمرار المظالم التاريخية القديمة وعلاج الأزمة الحالية بالحلول الواقعية، لا بتعميق الجروح في الجسد النوبي، وخاصةً أن تلك المطالب جميعها غير ذات تكلفة سواء مادية، فيما أن سيناريو تسويف تلك المطالب وعدم تحقيقها خطر وكلفته عالية، لأنه يترتب عليه، بجانب الغضب الشعبي في الجنوب، وقوع الدولة في خطأ عدم تنفيذ مادة دستورية هي بالضرورة فوق القانون وأقوى منه!

أحمد عبد العليم

كاتب وباحث سياسي من مصر

تحية حليم ـ مصر

بعد صبرٍ لسنوات.. السيسي يشعل غضب أهل النوبة

أعلن أهالي النوبة تعليق اعتصام استمر خمسة أيام، وذلك بعد مفاوضات كان فيها البرلمان المصري طرفاً. وقد أعلنت القافلة النوبية تعليق الاعتصام لاستعداد رئيس الوزراء مقابلة الوفد والاستماع إلى مطالبه.

شهدت النوبة خلال القرن العشرين موجات من التهجير. الأولى، خلال فترة الاحتلال البريطاني لمصر بدأت مع بناء خزان أسوان عام 1902 ثم مع التعلية الأولى عام 1912، التي أغرقت جزءاً من القرى النوبية، ثم عام 1932 مع التعلية الثانية للخزان، والثالثة عند بناء السدّ العالي عام 1964 خلال فترة حكم الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، حيث غرقت كل بلاد النوبة القديمة تحت بحيرة ناصر وتمّ تهجير جميع النوبيين إلى مناطق شمال أسوان.

بدأت الوعود تتوالى بعودة أهالي النوبة إلى أراضيهم مرة أخرى، الأمر الذي لم يحدث حتى الآن، على الرغم من إقرار الدستور المصري هذه العودة. وهو ما أدى إلى غضب الأهالي والخروج في قافلة نحو أراضيهم القديمة تحت شعار «حقّ العودة». الجدير بالذكر أن أهالي النوبة كانوا قد حصلوا على وعود بالعودة لأراضيهم منذ الثمانينيات، في عهد الرئيس الراحل أنور السادات، مروراً بوعود الرئيسين السابقين حسني مبارك ومحمد مرسي.. وأخيراً وعود الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، وهي كلّها لم تُنفَّذ حتى الآن.

وأصدر الرئيس السيسي قراراً جمهورياً بقانون رقم 444 لعام 2014، خاصاً بتحديد المناطق المتاخمة لحدود جمهورية مصر العربية والقواعد المنظِّمة لها، وتمّ التصديق عليه من مجلس النواب في دور الانعقاد الأول، الأمر الذي أشعل غضب المجتمع النوبي الذي اعتبروا أن هذا القرار يهدر حقهم في العودة، خاصة مع وضع أكثر من 17 قرية من القرى النوبية القديمة ضمن المناطق المحظورة والممنوعة التي لا يجوز التوطن فيها أو الإقامة عليها. بالإضافة إلى أنه في أواخر آب/ أغسطس الماضي، أصدر الرئيس السيسي قراراً جمهورياً رقم 355 لعام 2016، بإعادة تخصيص مساحة 922 فداناً، تعادل (4167402) متر مربع من الأراضي المملوكة للدولة، كملكية خاصة لمصلحة هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، لاستخدامها في إقامة مجتمع عمراني (امتداد مدينة توشكى الجديدة).

مطالب القافلة النوبية غير القابلة للمناقشة

أكدت وفاء العشري عضو اللجنة التنسيقية للقافلة أن هناك أربعة مطالب للنوبيين سيتمّ عرضها خلال اللقاء الذي سيجمع بين وفد شبابي من القافلة وبين رئيس الوزراء، وأكدت أن هذه المطالب غير قابلة للتفاوض، وعلى أثر إقرارها ستتم تهدئة المجتمع النوبي. وأشارت إلى أنه «في حالة عدم تنفيذ تلك المطالب كما تعوّدنا من الدولة، فسيتم التصعيد على مستوى الجمهورية بأكملها لا على مستوى أسوان فقط»، مؤكدة أنه هناك تواصل مع كل النوبيين الموجودين بمحافظات مصر ومع المتضامنين معهم. وأضافت أن مطالب المجتمع النوبي تتلخص في وقف طرح كرّاسات شروط أراضي «خورقند» في المزاد العلني، ضمن مشروع المليون ونصف مليون فدان، وإعطاء الأولوية لتمليك باقي أراضي مشروع «توشكي» لأبناء أسوان.. بالإضافة إلى المطالبة بإعادة توطين أهالي النوبة بقراهم الأصلية وبسرعة ترسيم حدود قراهم، والإسراع بإقرار مجلس النواب لقانون هيئة إعمار النوبة بعد الدعوة لحوار مجتمعي مع النوبيين.

تعتيم إعلامي والتواصل الاجتماعي البديل

كما أكّدت وفاء العشري أنّ ما حدث بالنوبة قوبل بتعتيم إعلامي غير مسبوق. فعقب إعلان الاعتصام، اتصلت القافلة بعدد من الفضائيات المصرية لإعلامها بآخر التطورات، إلا أن الرد كان «ممنوعين من الحديث أو التغطية لما يحدث في النوبة أو القافلة». وهي تقول إنه «هكذا قررنا أن نُكوِّن إعلاماً بديلًا لنقل ما يحدث، بعد تهميش الاعتصام وعدم تواصل أي من المسؤولين معنا، وقمنا بالنشر عبر مواقع التواصل الاجتماعي كتويتر وفايسبوك، وبعد ذلك، ومن خلالها، قمنا بالتواصل مع عدد من الفضائيات الأجنبية، الأمر الذي أجبر الفضائيات المصرية على الاتصال بنا، وعرض ما يحدث بالاعتصام». وأشارت العشري إلى أن التصعيد هو ما أجبر مجلس النواب على الاهتمام بما يحدث في قافلة النوبة، فأرسل نائباً للتفاوض وطلب تعليق الاعتصام مقابل لقاء يجمع بين وفد منهم ورئيس الوزراء للوصول إلى حل للأزمة.

القانون الدولي للأقليات والشعوب الأصيلة

أكّد مينا ثابت مسؤول ملف الأقليات في «المفوضية المصرية للحقوق والحريات» ضرورة وفاء الدولة المصرية بالالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تضْمن المادة 27 من «العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية» الحق في التمتع بالثقافة الخاصة لجماعات الأقليات الإثنية والشعوب الأصلية، كلغتهم وطريقة معيشتهم، بما في ذلك ارتباطهم بالأرض واستخدام مواردها، كما أوضحته لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق المدنية والسياسية في تعليقها العام رقم 23 لسنة 1993. هذا بالإضافة إلى المادة 11 (1) من «العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية» والمتعلقة بالحقّ في مستوى معيشي كاف ومن ذلك الحق في السكن الملائم. ومن ضمن معايير ملاءمة السكن، معيار الملاءمة الثقافية وذلك حسب تفسير لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تعليقها العام رقم 4 لعام 1991. وأكد ثابت حق المواطنين النوبيين الأصيل في العودة إلى أراضيهم، بجانب ضرورة مشاركة السكان المحليين في الإجراءات المتخذة من قبل السلطات المصرية في المشروعات التنموية المختلفة بالمناطق الحدودية، وخاصة بمناطق النوبة وسيناء ومطروح والصعيد، مع مراعاة الأنماط الثقافية والبيئية بالمجتمع المحلي، وذلك عملًا بنص المادة 263 من الدستور المصري.

وأعرب أبو بكر الراشد عضو اللجنة التنسيقية للقافلة النوبية عن أمله تحقيق مطالب أهل النوبة، مؤكداً أن رئاسة الوزراء أرسلت لجنة لجمع مطالب أهل النوبة وحصر ما تحتاج إليه من تنمية استعدادا للاجتماع بين وفد القافلة وبين رئيس الوزراء. وأشار إلى أنه لم يكن في الحسبان التصعيد أو إعلان اعتصام لولا التعسف الأمني وتدخل الشرطة العسكرية التي أصابت شابين وقامت بوقف القافلة بالقوة. وأضاف أن جميع التحركات السلمية والتصعيد القانوني مطروح لدى أهل النوبة لتحقيق مطالبهم، بما فيه العمل بالمادة 93 من الدستور المصري، «التي تعطينا الحق للجوء للقضاء الدولي لتنفيذ مطالبنا».

شيماء حمدي

كاتبة صحافية من مصر

العربي السفير

نوافذ

31

في المئة من سكان الدول ذات «الاقتصاديات النامية» يملكون خدمة إنترنت، مقابل 80 في المئة من سكان الدول ذات «الاقتصاديات المتقدّمة»، فيكون عدد مَن لا يملكون الإنترنت في العالم نحو 4 مليار إنسان.

تبدّلات مفهوم الشارع في سوريا

يتمدّد مفهوم «الشارع» خارجاً من حبسه اللغويّ داخل المعاجم العربية التي عرّفتهُ على أنّه «الطريق أو الدرب». فدلالاته الواسعة تعود للتشكّل إثر تصويب معناه الماديّ الضيق، ليصير أكثر صلة بالبنى الاجتماعية خلال علاقاتها الاقتصادية السياسية المتّحركة. ولعل مدلولات الفعل والاتّساع تظلّ هي الأقرب إلى الرمز اللغوي لمصطلح «الشارع»، وهو أيضاً مصطلح إشكالي في تعميم مضامينه التي ترتبط بالمتغيّر الزمني وبالتراكم المعرفيّ للمجتمع.. حتى إن التعريف اللغوي الصارم هنا يعكس بشكلٍ ما نمط السلطة وعقليّتها في إدارة الشأن العام، إذ تبدلّ نسق الشارع الجمالي ومكوناته المادية في سوريا تبعاً لمنطق أنظمة الحكم التي تعاقبت على البلاد. وكذلك تغيّر المعنى المرن للشارع في دلالاته الاجتماعية مع تغيّر تلك الأنظمة، وحتى داخل نظام الحكم الواحد. ما يجعل هذه الديناميّة تفرج عن مساحة إضافية لفهم التموضعات العديدة التي خاضها الشارع السوري منذ الاستقلال وصولًا إلى الحرب التي تعيشها البلاد منذ سنوات.

الشارع قبل النظام الشمولي

غيّرت الكهرباء ومعها عربات «الترام» ملامح شوارع دمشق بصورة جديّة منذ عام 1935، حين نقلتها من نسق مادي تسوده عربات تجرّها الخيول إلى عربات تستخدم الكهرباء في حركتها. هذا التجرّؤ التقني على البنية المادية السائدة للشارع كان يضمر صعودَ قوى اجتماعية جديدة إلى مراكز السلطة، عادت وقادت «الشارع» بدلالاته البشرية خلال الإضراب الستيني الشهير عام 1936، الذي رصدت مضامينه مواقف تراكميّةً حادة من النظام القائم آنذاك على خلفية إبرامه معاهدة تعاون مع الانتداب الفرنسي عام 1933. ثم أرغمت احتجاجات الشارع التي تلت تعديل قانون الأحوال الشخصية وضم لواء الاسكندرون إلى تركيا عام 1939، حكومة «جميل مردم» على الاستقالة. وابتداءً من منتصف ثلاثينيات القرن الماضي، أخذت مكونات الشارع السوري تنتظم في أنساق موازية لأنساق القوى التقليديّة القائمة منذ تأسيس «الكتلة الوطنيّة»، وتلك الجديدة الصاعدة التي تتوق لمزيد من المكاسب السلطويّة. حدث هذا في المراكز المدنية للبلاد، بعيداً من الأرياف البائسة والطبقات الفقيرة المهمّشة التي لم تستقطبها أيّ من القوى السياسية السائدة بمقدار ما استقطبها حزب البعث. وعلى الرغم من صعود طبقة العسكر في سوريا بعد عام 1949 ورغبتها بمزيد من السلطة، فقد ظلّت آثارها القمعيّة على الشارع محدودة، وظلّ الشارع قادراً على الحراك والتنفس مراراً كما في التظاهرات التي اتسعت خلال 1953 ضد الحكم العسكري القمعي لأديب الشيشكلي، من دون الاكتراث بإعلان حالة الطوارئ وتدخل الجيش لقمع الاحتجاجات، وكانت حركة الشارع تترجم حينها مقاطعة أغلب القوى السياسية لانتخابات البرلمان التي جرت في عام 1952، والتي لم تتعدَّ فيها نسبة الاقتراع أكثر من 16 في المئة بحسب الأرقام المتوفرة من تلك الفترة.

ظلّ الشارع نسقاً ماديّاً وبشرياً مشتقاً من اتساع المدينة وفاعليّتها. المدينة تشتغل بالسياسة والريف النائي يتلقّف نتائج تلك السياسة ويطمرها بعناية في زواريبه الضيقة. كان الشارع ابن المدنية المنارة بالكهرباء، وملعب القوى السياسية التقليدية المفصّلة على مقاسين اثنين: «حزب الشعب» في حلب وحمص بعلاقاته الحميمة مع التاج الهاشمي في العراق والأردن، و «الحزب الوطني» في دمشق المتودد للملكيّة السعوديّة والمصريّة قبل إطاحة الملك فاروق، وحتى بعد قيام النظام الجمهوريّ هناك.

لكنّ عقدي الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي أفسحا في الطريق أمام المفردات الاشتراكيّة التي طرقت باب الشارع المدني بشعارات كبرى ودخلته، وغزت معاناة الريف السوري المترامي الأطراف، وطوّقت بؤسه الطويل بأحلامها ورهاناتها على «ثورة تزيل الطبقة الرجعية»، وعلى تمكين مفاعيل العدالة الاجتماعية. ثم عكست مرآة الشارع كلّ ذلك بالتظاهرات المشهودة التي ألهبت دمشق في شتاء 1962، احتجاجاً على سياسة حكومة «معروف الدواليبي» المغالية في الليبراليّة التي أبطلت قرارات تأميم المصارف، وأدخلت تعديلات مقلقة على قانون الإصلاح الزراعي المعمول به خلال سنوات الوحدة مع مصر لإفراغه من جدواه، باعتبار أن 75 في المئة من قوة العمل حينها كانت تشتغل في قطاع الزراعة، ونحو 72 في المئة من مساحة الأراضي الزراعية الخصبة كانت ملكيةً خاصة لأرستقراطية متوارَثة منذ نظام الحكم العثماني.

خلال نظام البعث الحالي

أخفى حزب البعث مذ جاء إلى السلطة في آذار/ مارس 1963 الحياة السياسيّة داخل جيب سماه «قانون الطوارئ». ثم اعتقل الحريات العامة بحجة الدفاع عن مكاسب الثورة التي قام بها. أبقى على صوته فقط، فيما ألغى أصوات الآخرين وباركَ عطالتها، فأغلق نحو 18 صحيفة يوميّة كانت تصدر في دمشق، و11 صحيفة يوميّة كانت تصدر في حلب، عدا عن المجلات والدوريات الأسبوعية والشهرية الأخرى التي أوقف إصدارها. وخلال نصف قرن من حياة سوريا، تمكّن النظام الشمولي من تفكيك مكونات الشارع الحيّة ثم محاها، واستطاعَ تحويله إلى شارع من لونٍ واحد، تقبض عليه الأجهزة الأمنيّة التي صارت تدريجياً صاحبة صلاحيات شبه مطلقة في إدارة الشأن العام. فاختفت مكوّنات الحراك تماماً بعد دستور 1973، وصار الشارع على موعد مع مسيرات سنويّة حاشدة تجوب المدن السوريّة في آذار/ مارس (عيد الثورة)، وفي نيسان/ إبريل (عيد تأسيس حزب «البعث»، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر (عيد الحركة التصحيحية).

سكت الشارع تماماً، وظل النظام يدفع كلفة بقائه الباهظة والمتمثّلة في تكريس دخولٍ منخفضة، ودعم حكوميّ عالٍ أرهق موازناته العامة، لكنّه كان مناسباً لإيجاد توازنٍ هشّ يقفُ على حدود الهاوية بين مستويَي الدخل والإنفاق، الذي بدء ينزلق صوبها منذ بداية المشوار الحكومي في رفع الدعم عن أسعار المشتقات النفطيّة ابتداءً من 2008.

لكن النظام القائم، بمكوّناته الأساسية الحزبية والأمنية والعسكرية، الذي بقي وفيّاً لقاعدة الحيطة من التغيير ونبذه، أخذ بالتراجع جزئياً عن ذلك بعدما نمت طبقة جديدة من رجال الأعمال والمستثمرين المحليين، وصارت تبحث عن منافذ جديدة لتوسيع ثرائها عن طريق التزاوج البراغماتي مع مكونات النظام القائم.. فظهرت مجموعة من القوانين والتشريعات منذ عام 2000 تسمح بإنشاء المصارف وشركات التأمين الخاصة وحتى المطبوعات غير السياسية. ولأن هذه السلطة لا تحتاج إلى الشارع بشيء، بقي الشارع غائباً عن السياسة، بقي بلونٍ واحد لم يتغيّر طيلة نصف القرن الماضي. حتى إنّ مكوّنه الشكليّ ظل ثابتاً واتساعه المكاني ظلّ معدوماً داخل المدن الكبرى التي انحسرت عن فضائها العمراني المخططات التنظيميّة الجديدة لعقودٍ من الزمن. لكنّ شارعاً آخر أخذ يتشكل تدريجياً في محيط مدنٍ مثل دمشق وحلب وحمص، هو الشارع العشوائي، بمكوّناته من البشر القادمين من الأرياف بحثاً عن فرص عيشٍ أفضل في قلب مدنٍ منخورة بآفة الركود. لم تنمُ المدن السوريةُ من حيث المكوّن الجمالي، ولم تحقق تراكماً مادياً منطقياً، بل أنبتت على أطرافها أحزمةً إضافية من الفقراء ظلّت تذكّر بغياب الشارع عن حسابات السلطة القائمة.

شوارع الحرب

يعني الشارع مجازياً عامة الناس، ويعني أيضاً المنتمين إلى دينٍ محدد أو إلى فكرة بعينها، وصار يعني في سوريا بعد حراك آذار/ مارس 2011 اصطفافاً موالياً للنظام أو معارضاً له، ثم صرنا نسمع بـ «الشارع السنّي الثائر»، وبـ «شارع الأقليات الموالي». فالشارع الساكن خلال حكم البعث عاد وانقسم عمودياً بين فكرتي الموالاة والمعارضة. أما المترددون في قبول أحد الاستقطابين الأساسيين فقد صاروا شارعاً رمادياً بلا نكهة أو صبغة لونيّة واضحة. ثم انحاز الشارعان بالتدريج إلى فكرة السلاح، فظهر «الشارع المسلّح»، وعليه انتصبت الحواجز العسكرية والأمنية والميليشياويّة والإسلاميّة المتطرفة. وهكذا تتداخل المكونّات المنطقيّة للشارع مع مكونات السلطة القائمة في علاقة جدليّة يصعب نفيها. كلاهما يؤثّر في تشكيل ملامح الآخر على نحوٍ وثيق. وتقيس بنية الشارع الحيّة امتداد الطبقة الحاكمة ونوع السلطة التي تمارسها، وتكشف أيضاً عن أشكال القوى الاجتماعيّة الصاعدة، أو التي دحرها الظرف الموضوعي فهبطت فاعليتها.

لقد تقلّص حراك الشارع الحيّ في سوريا سريعاً خلال الأعوام الماضية، وكأنه اختلس إطلالةً خاطفة على الوجود ثم انكمش واجماً في مكانه، بعدما صمتت التظاهرات المناوئة للنظام الحاكم، والأخرى الموالية له، حيث فرّ المعارضون بجلودهم إلى الخارج، ومن هناك استطاعوا أن يمتدحوا الثورة مجدداً، وينظّروا بانتصارها على شارعهم الذي لم يعد موجوداً، فيما أغرقت السلطة القائمة البلاد بطوفانٍ من العزلة والخوف والبرد والعتمة والجوع والرذيلة، وبقيت تتحدّث عن مؤامرة كونية أصابتها، وكأنها وعكة صحيّة عابرة، واستمرّت تنظّر بضرورة الصمود على شارعها الذي لم يعد موجوداً أيضاً.

أيمن الشوفي

صحافي من سوريا

حلـــم..

سعدي داود / العراق

arabi.assafir.com

المزيد على موقع «السفير العربي»
ـ بائعات الجنس في المغرب ـ صالح بن الهوري
ـ عن مهرجان «شاشات» لسينما المرأة في فلسطين:
* «صيف حار جداً» ـ رامي سلامة
* ما هو الغد؟ ـ أحمد حنيطي
ـ تابعونا على «فايسبوك»: السفير العربي ـ Assafir Arabi
ـ تواصلوا معنا على «تويتر»: @ArabiAssafir

.. بألف كلمة

سناء سيف حرّة

اعتُقلت الناشطة السياسية المصرية سناء سيف للمرة الأولى في حزيران/ يونيو 2014 برفقة 32 من الشباب المحتجّين ضد قانون التظاهر، وكان عمرها وقتها 20 عاماً. خاضت مع شقيقها علاء عبد الفتاح (المعتقل منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2013) إضراباً عن الطعام في السجن احتجاجا على ذلك القانون وعلى عدم السماح لعلاء بالخروج لزيارة والده أثناء مرضه. خرجت في 23 أيلول/ سبتمبر 2014 بعفو رئاسي شمل 100 من الشباب المتهمين بقضايا سياسية، ثمّ اعتقلت من جديد في أيار/مايو 2016 بتهمة «إهانة القضاء»، لتعود للحرية في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2016. ورغم تجربتَي السجن، ما زالت سناء ناشطة من أجل حرية المعتقلين السياسيين وقضايا المختفين قسرياً في مصر.

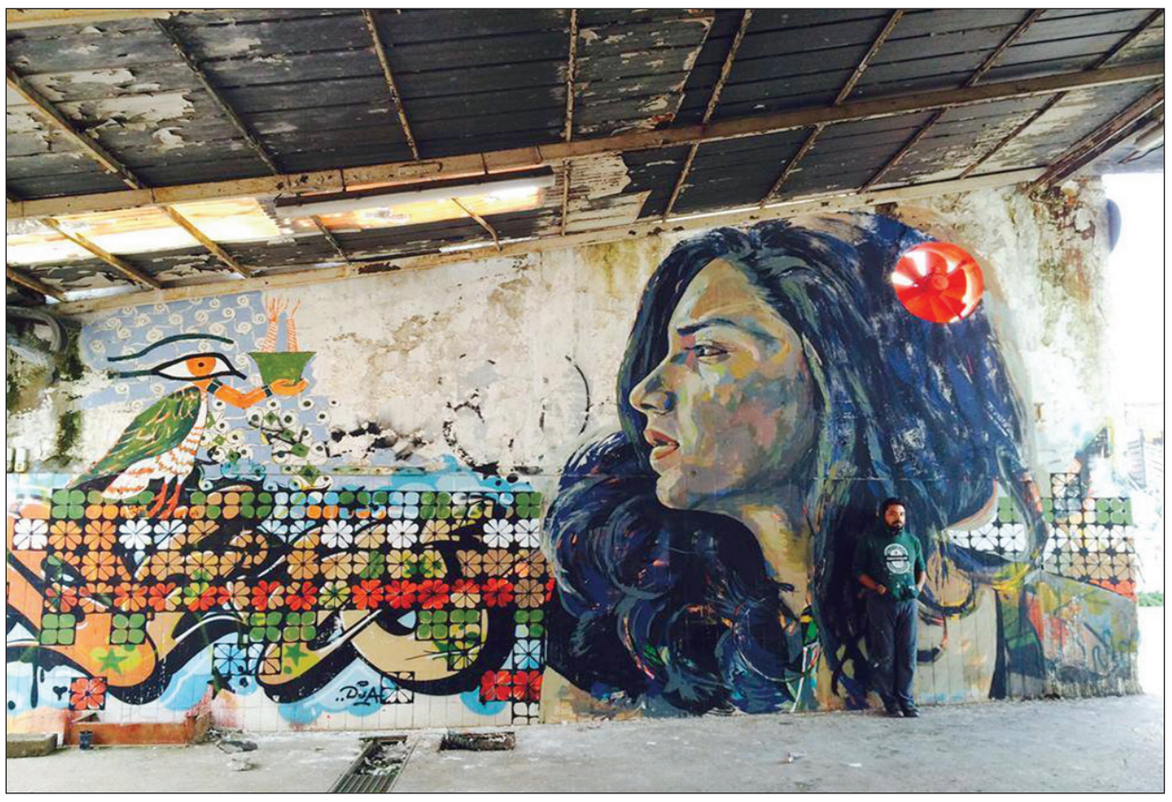

سناء سيف مع صديقاتها فور خروجها من سجن القناطر يوم 15 تشرين الثاني / نوفمبر 2016، بعد ستة أشهر من الحبس (تصوير: محمد الراعي – القاهرة) غرافيتي للفنان المصري عمّار أبو بكر، مُهداة إلى سناء سيف على أحد الجدران في روما، إيطاليا

مدونات

في اليمن: «ولا كأن أمسئيده ماتن»

هذا مثل تهامي تحكي قصته عن رجل كان متزوجاً من امرأة اسمها سعيدة، وكان يحبها حباً شديداً، وبعد سنين من العشرة ماتت سعيدة فغسلوها وكفّنوها وصلّوا عليها ودفنوها. وكان زوجها يبكي عليها بكاءً شديداً وكان يحسّ أن الدنيا قد ضاقت به، وأن الحياة لا طعم لها. وبعد انتهاء الدفن ذهب الزوج إلى السوق فرأى الناس تبيع وتشتري وتأكل وتشرب وتمزح وتضحك، فجلس في طرف السوق ونظر إليهم بنظرة حزن وهزّ رأسه وقال «ولا كأن أمسئيده ماتن» (ولا كأنها ماتت بالأمس)..

فأصبح هذا المثل يُضرب عندما يكون الإنسان لديه أمر مهمّ يخصه، ولكن من هم حوله لا يهتمون بأمره ومشغولون عنه بامورهم.
ها قد دخلنا الشهر الرابع والموظفون من دون رواتب ولا «كأن أمسئيده ماتن»!!!

من صفحة Sawsan Al Refai (عن فايسبوك)

«شوكان» يكتب من السجن

«هل تعرفون ما يؤلم أكثر من الأربعة جدران والمرض؟ إنها الأحلام، أحلامي أثناء نومي بلا ألوان سوى الأبيض الذي أصبحت أمقته، وبلا أشخاص سوى زملاء عنبر 16 – طرّه استقبال وسجّانيه، وبلا أي إثارة ومغامرة سوى الأجزاء المتعلقة باشتداد المرض عليّ والموت. تسلل القهر وقلة الحيلة إلى أحلامي يقتلاني، ما أريد قوله أن أحلامي هنا متعلقة بحاضري الذي أعيشه فقط، بلا ماض، وبلا مستقبل..

نعم أحلامي بلا مستقبل. إلى نقيب الصحافيين السيد يحيى قلاش: هل لكَ أن تنتشل ما تبقى من روحي من هذه المقبرة؟ إلى الصحافيين المصريين: هل لكم أن تنقذوني؟ وأخيراً إلى الرفيق أحمد جمال زيادة، وإلى المصورين الصحافيين، لكم مني رسالة: تمسكوا بحلمي، حاربوا لأجل الصورة، نحن من نصنع التاريخ لا المؤرخون، فالتصوير كما قيل عنه هو «إيقاف لحظة من الزمن لتبقى إلى الأبد». ولا تتركوا الكاميرا أرجوكم، مهما كلّفكم الأمر. صوّروا لأجلي. تحياتي. محمود أبو زيد»

(من رسائل شوكان في السجن)
#الحرية_لشوكان

من صفحة Ahmed H-awaad (عن فايسبوك)

النجف اليسارية

ربما ليس من الغريب أن نتحدّث عن ماضي النجف الديني الزّاهر يوم كانت تلك المدينة تزخر بأسماء لها وزن وفعل (...) فهي بالنهاية مدينة دينية. لكن من غير المعروف للكثيرين والمثير للدهشة أنّ عاصمة التشيع كانت مدينة اليسار الكبيرة أيضاً، فقد عرفت النجف تياراً يسارياً وماركسياً مهماً ساهم مساهمة فعالة في الحركة الوطنية والسياسية العراقية كلها، وقد أنجبت المدينة أسماء بارزة في تاريخ اليسار العراقي رجالية بل وحتى نسائية.. ومنها على سبيل المثال لا الحصر سكرتير الحزب الشيوعي العراقي حسين الرضي (سلام عادل) الذي أُعدم عام 1963 وحسن عوينه ابن النجف الذي أُعدم (...)

(وغيرهم) أما النساء فمنهنّ نرجس الصّفار وأخواتها، ومليحة الحكيم وزهوري الحكيم (وغيرهنّ)، بل إن الأجمل هو أن في «الحويش» تلك الحارة النجفية العريقة كانت تتجاور كتب الفقه والأصول مع كتب ماركس وإنجلز مثلما تتجاور دور العلماء مع دار «ماتينة أبو العرك» بائع الخمر الشهير من دون أي إنكار أو خلاف على الوجود أومطالبات بالجلد والحرق كتلك المستعرة الآن..

وبعد كل هذا أليس من سوء حظ النجف اليوم أن يرثها مدّع وخامل ومغمور، أليس غمط لحقّها أن يعتلي منابرها الفارغون الذين لا يملكون إلا الصوت، وأليس نكراناً للنجف كذلك أن يسودها كل ضيق للأفق يحجب عن المدينة جوهرها المحبّ للثراء الفكري وروحها التي تتسع للمتضادات..

عن صفحة Foraty Alhoa (عن فايسبوك)